

Distr.: General
2 August 2022
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص
ذوي الإعاقة
الدورة الخامسة عشرة
نيويورك، 14-16 حزيران/يونيه 2022

تقرير الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

أولا - مقدمة

- 1 - عُقدت الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 14 إلى 16 حزيران/يونيه 2022.
- 2 - وعُقدت ست جلسات في الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر. ففي 14 حزيران/يونيه، نظر المؤتمر في بنود جدول الأعمال المتعلقة بافتتاح الدورة، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم الأعمال، وانتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وجرت المناقشة العامة في 5 جلسات، حيث جرت أولا في الجلستين الأولى والثانية اللتين عُقدتا يوم 14 حزيران/يونيه، واستؤنفت في الجلستين الثالثة والرابعة اللتين عُقدتا يوم 15 حزيران/يونيه، ثم في الجلسة السادسة التي عُقدت يوم 16 حزيران/يونيه. ونُظِمَ ثلاث من مناقشات المائدة المستديرة في الجلسات الثالثة والرابعة والخامسة المعقودة يومي 15 و 16 حزيران/يونيه. ونظر المؤتمر، في جلسته السادسة المعقودة في 16 حزيران/يونيه، في البند 5 (ج) من جدول الأعمال، "جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ الاتفاقية"؛ والبند 6، "قرارات مؤتمر الدول الأطراف"؛ والبند 7، "اختتام الدورة".
- 3 - ويرد نص القرارات التي اتخذها المؤتمر في المرفق الأول. ويرد الموجز الذي أعده الرئيس لأعمال الدورة في المرفق الثاني، في حين ترد قائمة المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المؤتمر في المرفق الثالث.



ثانياً - افتتاح الدورة

- 4 - افتتح المؤتمر وزير الدولة الدائم لوزارة خارجية فنلندا ورئيس المؤتمر، جوكا سالوفارا.
- 5 - وفي الجلسة الأولى، أقر المؤتمر جدول الأعمال المؤقت (CRPD/CSP/2022/1)، واتفق على تنظيم أعمال الدورة ووافق على نص قراراته.
- 6 - وعملًا بالفقرة 25 (ج) من المادة 5 من النظام الداخلي، وفي إطار البند 3 من جدول الأعمال، اعتمد 13 منظمة غير حكومية جديدة لدى المؤتمر (انظر المرفق الثالث).
- 7 - وأدلى ببيانات افتتاحية كل من رئيس المؤتمر؛ والأمين العام؛ ورئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، عبد الله شهيد (رسالة بالفيديو)؛ ورئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، روزماري كايبس؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جيرارد كوين؛ والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول، ماريا سوليداد سيسترناس رييس؛ والممثلة عن المجتمع المدني ورئيسة الاتحاد العالمي للمكفوفين، مارتين أبيل - ويليامسون؛ والممثل عن الشباب التابع لمنظمة تحويل المجتمعات من أجل الإدماج في باكستان، وقار بوري، باستخدام المنصة الافتراضية.

ثالثاً - انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- 8 - انتخب المؤتمر، في إطار البند 4 من جدول الأعمال، أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التالية أسماؤهم، لفترة عضوية تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2023: أماليا إيفا غاميو ريوس (المكسيك)، ورحاب محمد بورسلي (الكويت)، وغيرترود أوفوريوا فيفوامي (غانا)، وماركوس شيفر (سويسرا)، ومهند صلاح العزة (الأردن)، وروزماري كايبس (أستراليا)، ولافيرن جاكوبس (كندا)، وميون كيم (جمهورية كوريا)، وألفريد كواديو كواسي (كوت ديفوار).

رابعاً - المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية

ألف - مناقشة عامة

9 - أدلت ببيانات، في إطار البند 5 (أ) من جدول الأعمال، 92 دولة طرفاً، بما يشمل منظمة واحدة من منظمات التكامل الإقليمي (الاتحاد الأوروبي)⁽¹⁾؛ وخمس من المجموعات القطرية⁽²⁾؛ و 24 من المؤسسات والمنظمات المراقبة للمؤتمر، بما يشمل واحدة من المنظمات الدولية الأخرى⁽³⁾، و 19 من المنظمات غير الحكومية⁽⁴⁾، واثنين من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان⁽⁵⁾، واثنين من كيانات منظومة الأمم المتحدة⁽⁶⁾. ووردت أيضاً بيانات خطية من اثنتين من الدول الأطراف تشكل مساهمتهما في الجلسة في إطار بند جدول الأعمال⁽⁷⁾.

باء - مناقشات المائدة المستديرة

10 - عقد المؤتمر، يومي 15 و 16 حزيران/يونيه، ثلاثة من مناقشات المائدة المستديرة في جلساته الثالثة والرابعة والخامسة. وفي كل واحد من مناقشات المائدة المستديرة هذه، قدّم فريق من المتكلمين عروضاً تلتها مناقشات تحاورية.

(1) أدلى ببيانات، بالترتيب الزمني، كل من: نيوزيلندا، والمكسيك، ومالطة، ومصر، والاتحاد الأوروبي، وبلجيكا، وإيطاليا، وكينيا، وكسمبرغ، وباراغواي، وكندا، وأندورا، وموريتانيا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والعراق، وغيانا، وجيبوتي، وقطر، وإكوادور، والمغرب، ومنغوليا، والإمارات العربية المتحدة، والدانمرك، والسودان، وأيرلندا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتركيا، وبوركينا فاسو، وموريشيوس، وأوكرانيا، والأردن، والصين، والاتحاد الروسي، والبرتغال، والنرويج، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وسنغافورة، وبولندا، وملاي، والهند، وقيرغيزستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وليبيا، وتشيلي، وزمبابوي، وكولومبيا، والمملكة العربية السعودية، وألمانيا، والجمهورية الدومينيكية، ورومانيا، وبيرو، وناميبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والأرجنتين، وبيلاروس، وجورجيا، وإسرائيل، وإندونيسيا، وكمبوديا، وأوروغواي، وبنما، وفنلندا، وباكستان، وإستونيا، وتونس، وسلوفاكيا، وفييت نام، وكوستاريكا، واليونان، والجزائر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والنمسا، وغواتيمالا، وكوبا، ونيبال، ودولة فلسطين، وإثيوبيا، وإسبانيا، ومسيراليون، وليبيريا، واليابان، ومصري لانكا، وأستراليا، وجمهورية كوريا، والفلبين، والجمهورية العربية السورية، وقبرص، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والبرازيل، والسلفادور، واليمن.

(2) أدلى ببيانات مشتركة كل من: هندوراس باسم الفريق الأساسي المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؛ وتركيا باسم مجموعة ميكتا (المكسيك، وإندونيسيا، وجمهورية كوريا، وتركيا، وأستراليا)؛ والمكسيك باسم مجموعة أصدقاء الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وأوكرانيا باسم مجموعة من الدول الأطراف؛ والفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

(3) جامعة الدول العربية.

(4) التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية، والاتحاد العالمي للصمم، ومنظمة Inclusion International، والإرسالية المسيحية للمكفوفين، والاتحاد الدولي للأشخاص ذوي الإعاقات السمعية، والرابطة الدولية لتمكين المرأة، والفرع العالمي لإدماج منظور الإعاقة بمنظمة الإرسالية المسيحية للمكفوفين، والشبكة الأوروبية للعيش المستقل، والاتحاد الأوروبي للصمم، ومنظمة "تحت نفس الشمس" (Under the Same Sun)، والمنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة (Handicap International)، والمنظمة المعنية بمتلازمة داون في أستراليا (Down syndrome Australia)، ومنظمة الإدماج في كندا (Inclusion Canada)، والمنظمة المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة في كينيا، ومنظمة النساء ذوات الإعاقة في أستراليا، وشبكة المساعدة القانونية والاجتماعية (Red de Asistencia Legal y Social)، والمنظمة الأسترالية للأشخاص ذوي الإعاقة، والكلية الملكية لأخصائيي علاج مشاكل الكلام واللغة.

(5) منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في أرمينيا ومكتب المحامي العام في جورجيا (باسم التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان).

(6) مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة العمل الدولية.

(7) جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبنغلاديش.

المائدة المستديرة 1

الابتكار والتكنولوجيا التي تنهض بحقوق ذوي الإعاقة

11 - تشارك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة، المعقودة في إطار البند 5 (ب) '1' من جدول الأعمال، نائب الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس المؤتمر، سرهد سردار عبد الرحمن فتاح، وممثل المجتمع المدني، موزس سروادا. وقدم عروضاً خمسة من المشاركين في فريق المتكلمين وهم: مدير شؤون التكنولوجيا المساعدة في جامعة غانا ورئيس اللجنة الوطنية للدعوة التابعة للاتحاد الغاني للمنظمات المعنية بالإعاقة، ألكسندر بانكول وليامز (بشكل افتراضي)؛ ومديرة البرامج في المنظمة المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة في كينيا، إستر كاموري (بشكل افتراضي)؛ والمسؤولة بوزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كولومبيا، ديانا باولا بالما باردو؛ والمستشار في وزارة الشؤون الاجتماعية في إستونيا، ميليس جوست؛ والمحامي والعضو في البرلمان الأوروبي ورئيس الرابطة الهنغارية للصم وضعاف السمع، آدم كوسا.

المائدة المستديرة 2

التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة ومباشرتهم للأعمال الحرة

12 - شاركت في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة، المعقودة في إطار البند 5 (ب) '2' من جدول الأعمال، الوزيرة المستشارة للبعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة ونائبة رئيس المؤتمر، لينا إلويينا بونيلا ألاكرون، والممثلة عن المجتمع المدني ومؤسسة منظمة "Fulbrighters with Disabilities" ورئيستها السابقة وممثلتها الحالية، إيتو أوتيني. وقدم عروضاً خمسة من المشاركين في فريق المتكلمين وهم: المفوض المعني بكفالة المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة العدل في إسرائيل، دان رشال؛ والمدير التنفيذي لمؤسسة نيبون (Nippon Foundation) في اليابان، إيشيرو كاباساوا؛ والمخترع ومدير مؤسسة فرصة للمكفوفين في بولندا ورئيس مجلس مؤسسيها، ماريك كالبارتشيك (بشكل افتراضي)؛ ومديرة التدريب والتوظيف والعمليات والاتفاقات في المنظمة الوطنية للمكفوفين الإسبان (ONCE) في إسبانيا، سابينا لوباتو؛ ورائد الأعمال والرياضي الذي شارك في الألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة ومؤسس شركة ableMove في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جوش وينترسغيل.

المائدة المستديرة 3

مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل المناخي، والحد من مخاطر الكوارث، والقدرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية

13 - جرت مناقشة المائدة المستديرة، المعقودة في إطار البند 5 (ب) '3' من جدول الأعمال، في شكل اجتماع بالمشاركة الشخصية والافتراضية، وعُقدت في غرفة الاجتماعات 4 المزودة بخاصية الربط الشبكي عبر المنصة الافتراضية. وشارك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة نائب الممثل الدائم لبولندا ونائب رئيس المؤتمر، ماتيو ساكوفيتش، والممثل عن المجتمع المدني ومدير الدعوة في التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، خوسيه ماري فييرا. وقدم عروضاً خمسة من المشاركين في فريق المتكلمين وهم: الموظف بجامعة سان كارلوس في غواتيمالا، خوسيه إدواردو كوروتشيتش، الذي يشرف على مشاريع تيسير إمكانية الوصول والتصميم الشامل للجميع؛ والمحامي والمحاضر الجامعي والعضو بمجلس إدارة مدرسة ثنائية اللغة للصم في اليابان، هيروشي تامون (بشكل افتراضي)؛ والمدير التنفيذي للمنتدى الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقات

في جنوب أفريقيا، شيببي تشالكلن (بشكل افتراضي)؛ ورئيسة الجمعية الوطنية لذوات الإعاقة من السكان الأصليين في نيبال، براتما غورونغ (بشكل افتراضي)؛ والمديرة العامة لمنظمة "Nuanua O Le Alofa" في ساموا، ماتا - آفا فا - آتينو أوتومابو (بشكل افتراضي).

جيم - جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ الاتفاقية

14 - جرى تناول البند 5 (ج) في الجلسة السادسة، التي ترأسها رئيس المؤتمر. وقدم عروضاً سبعة من المشاركين في فريق المتكلمين وهم: نائبة الأمين العام، المكتب التنفيذي للأمين العام، أمينة ج. محمد (رسالة بالفيديو)؛ ووكيل الأمين العام، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ليو جنم؛ ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أخيم شتاينر؛ ومدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك ونائب الأمين العام المساعد، كريغ مخيير؛ والممثلة الخاصة لمنظمة العمل الدولية ومديرة مكتب المنظمة لدى الأمم المتحدة، بيتي أندريس؛ وكبيرة منسقي شؤون الشمول الرقمي بالاتحاد الدولي للاتصالات، روكسانا فيدمر - إلييسكو؛ ومديرة الأمانة الفنية للشراكة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، علا أبو الغيب.

15 - وقدم عروضاً أيضاً ممثلون لهيئات أخرى ومكلفون بولايات، وهم: رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، روزماري كاييس؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جيرارد كوين؛ والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول، ماريا سوليداد سيسترناس ريبس؛ والممثلة عن المجتمع المدني ومسؤولة إشراك المنظمات الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة في مشروع Inclusion Works Uganda الأوغندي، بيتي ناجيمبا.

خامسا - قرارات مؤتمر الدول الأطراف

16 - في الجلسة السادسة، المعقودة في 16 حزيران/يونيه، اتخذ المؤتمر بالإجماع، في إطار البند 6 من جدول الأعمال، ثلاثة قرارات مقترحة من مكتبه (انظر المرفق الأول).

سادسا - اختتام الدورة

17 - في إطار البند 7 من جدول الأعمال، أعلن رئيس المؤتمر تشكيل المكتب المقبل (2023-2024) على النحو التالي: الرئيس، تونس (الدول الأفريقية)؛ ونواب الرئيس، اليونان (دول أوروبا الغربية ودول أخرى)، وجورجيا (دول أوروبا الشرقية)، وبنما (دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وسري لانكا (دول آسيا والمحيط الهادئ).

18 - وأدلى بملاحظات ممثلو بولندا وزامبيا والعراق وغواتيمالا، بصفتهم نواب رئيس المؤتمر.

19 - وأعرب رئيس المؤتمر، في بيانه الختامي، عن تقديره لجميع الدول الأطراف وللأمانة العامة على تعاونها ودعمها القوي في سبيل إنجاح الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف. وأعلن بعد ذلك اختتام الدورة.

المرفق الأول

قرارات مؤتمر الدول الأطراف

اتخذ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في دورته الخامسة عشرة، القرارات التالية:

القرار 1

مكان وتوقيت انعقاد الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 106/61 ويضع في الاعتبار الفقرتين 1 و 2 من المادة 1 من النظام الداخلي للمؤتمر، يقرر عقد دورته السادسة عشرة في المقر في الفترة من 13 إلى 15 حزيران/يونيه 2023.

القرار 2

توفير الموارد والدعم لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يلاحظ ما تم توفيره من موارد ودعم للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، ويكرر توصيته بأن يواصل الأمين العام تقديم الدعم الكافي للمؤتمر في دورته السادسة عشرة وفي دوراته المقبلة.

القرار 3

طلب موجه إلى الأمين العام بإحالة تقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن دورته الخامسة عشرة
إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يقرر أن يطلب إلى الأمين العام أن يحيل تقرير المؤتمر عن دورته الخامسة عشرة إلى جميع الدول الأطراف والمراقبين.

المرفق الثاني

موجز الرئيس لأعمال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

افتتاح مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

1 - دُكر رئيس المؤتمر، جوكا سالوفارا، في ملاحظاته الافتتاحية، بالتسلسل التاريخي للأحداث منذ اعتماد الاتفاقية وتاريخ مؤتمر الدول الأطراف الذي نشأ عن المادة 40 من الاتفاقية. وقال إنه في 14 حزيران/يونيه 2022، كان عدد الدول الأطراف في الاتفاقية يبلغ 185 دولة، وهو ما يدل على الالتزام الرفيع المستوى على الصعيد العالمي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعرب عن استيائه لكثرة تعرّض الأشخاص ذوي الإعاقة للتمييز ولتأثيرهم أكثر من غيرهم بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولاحظ أن المؤتمر يوفر فرصة فريدة للتفكير في الدروس المستفادة من التصدي للجائحة ولتعزيز السياسات الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية بشكل كامل تماشياً مع موضوع الدورة الحالية. وأعرب الرئيس عن سروره بشكل خاص لرؤية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وقد أدت دوراً رئيسياً في العمليات المؤدية إلى اعتماد الاتفاقية وتنفيذها، واعترف بأنهم عناصر فاعلة في إحداث التغيير. وفي معرض تأكيده أن الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عليها كلها دور في مواصلة النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبناء مستقبل شامل للجميع، أثنى رئيس المؤتمر على منظومة الأمم المتحدة لتعميمها مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما من خلال استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. واختتم كلامه بالإعراب عن أمله في أن يواصل المؤتمر توفير ممارسات وخبرات جيدة لمواصلة تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم إدماجاً كاملاً.

2 - واستعرض الأمين العام في بيانه التقدم المحرز. فلاحظ أنه منذ اعتماد الاتفاقية، اعتمد 92 في المائة من الدول الأطراف قوانين بشأن الإعاقة وازدادت النسبة المئوية للبلدان التي لديها مواد مدرسية تدعم إدماج الطلاب ذوي الإعاقة بأكثر من الضعف. غير أن جائحة كوفيد-19 أعاقَت هذا التقدم وكشفت عن أوجه عدم مساواة قائمة من قبل، مثل التفاوت في فرص الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وسبل العيش. وكما هو الحال مع الأزمات الأخرى، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19. ودُكر الأمين العام المؤتمر بأن الاتفاقية وقرار مجلس الأمن 2475 (2019) يدعوان إلى حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الحماية بالتساوي مع غيرهم. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، فرغم أن التكنولوجيا يمكن أن تعزز إمكانية الوصول، فإن الوصول إليها ليس متيسراً في كثير من الحالات، ومن هنا تأتي أهمية سد الفجوة. ودعا إلى تطوير ريادة الأعمال لدعم وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى سوق العمل على قدم المساواة مع غيرهم. ودعا أيضاً إلى تعزيز المشاركة النشطة للأشخاص ذوي الإعاقة واضطلاعهم بدور قيادي في العمل المناخي، بالنظر إلى قابليتهم للتضرر الشديد وبوصفهم مصدراً للمعرفة. وقال إنه بالرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، فإن استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة توفر إطاراً لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد العالمي في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان.

3 - وأشار رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، عبد الله شهيد، في رسالته المصورة بالفيديو، إلى أن الاتفاقية تجسد الطموحات المشتركة للمجتمع العالمي والنهج المتغيرة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار إلى أنه رغم أن الكثير قد تحقق، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون من بين أكثر الفئات تهميشاً، وهم يتأثرون بشكل غير متناسب بجائحة كوفيد-19. وحث المشاركين على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جدول أعمال ما بعد جائحة كوفيد-19. وكأحد الأمثلة على الجهود المبذولة، أشار رئيس الجمعية العامة إلى الحوار غير الرسمي الذي عقده بشأن تيسير إمكانية الوصول إلى مقر الأمم المتحدة. وذكر أن مكتبه نظم أيضاً تدريباً بشأن زيادة إمكانية الوصول. وأوضح أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون محرومين في معظم المجالات المتعلقة بغايات أهداف التنمية المستدامة، كما أكد تقرير الأمم المتحدة الرئيسي عن الإعاقة والتنمية لعام 2018. واستجابةً لذلك، أكدت الجمعية من جديد التزام الدول الأعضاء بالنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتقييمها. وحث رئيس الجمعية جميع الدول الأطراف على مواصلة تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم السياسات وتنفيذ البرامج، بسبل منها تحسين الالتزامات المتعلقة بالتمويل والموارد.

4 - ولاحظت رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، روزماري كايبس، أن الاتفاقية توفر خريطة طريق لإحداث تحول في النظم القائمة من أجل بناء مجتمعات مراعية لمنظور الإعاقة. وقالت إن هذا الجهد يتطلب الاعتراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وكفالة وجود نظم لضمان استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة، بدءاً من اختيار ما يأكلونه إلى إدارة الشؤون المالية الشخصية أو اختيار من يصوتون له. وسلطت الضوء كذلك على أهمية تبني نهج متعدد الجوانب. وذكرت أن اللجنة، من أجل دعم هذه الجهود، قدمت التوجيه في مجالات مثل التشريع، والمساواة بين الجنسين، والنهوض بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة، والعيش المستقل، والتعليم. وأضافت أن هناك مبادرات أخرى للجنة تشمل تعليقها العام الثامن بشأن الحق في العمل والعمالة، والمبادئ التوجيهية بشأن إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية. وأعربت عن رغبتها في الحفاظ على التكافؤ بين الجنسين في تشكيل اللجنة، واستمرار تولي الأشخاص ذوي الإعاقة دوراً قيادياً بعد انتخاب أعضاء اللجنة.

5 - وأشار المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جيرارد كوين، إلى عملية الصياغة التي تبلورت الاتفاقية من خلالها. وحدد الاتجاهات التي يجب مراقبتها استشرافاً للمستقبل، ومنها جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات وتصدر الذكاء الاصطناعي للمشهد. ورأى أنه إذا لم تُبذل جهود متسقة، فإن هذه الاتجاهات ستهدد التقدم الذي حققته الاتفاقية. وأوضح أن أخطاء قد ارتكبت من منطلق التخوف من جائحة كوفيد-19 في مراحلها الأولى، مثل الإيداع في المؤسسات بصورة أدت إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة. وأكد المقرر الخاص أن الحروب الجارية حول العالم لا تزال تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل غير متناسب، ومن هنا تبرز الحاجة إلى جعل قواعد القانون الدولي الإنساني أكثر حساسية للاعتبارات الخاصة بحمايتهم. ومع أن هذه العملية قد بدأت بالفعل، فقد سلط الضوء على ضرورة إنشاء آليات لضمان المساءلة. ودعا أيضاً إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك في الأمم المتحدة.

6 - وسلطت المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول، ماريا سوليداد سيسترناس ريبس، الضوء على قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الصمود أثناء الجائحة، لا سيما في البلدان التي يعمل فيها الأشخاص ذوو الإعاقة ومنظماتهم في منظمات تشاركية مع مقرري السياسات. وأشارت

أيضا إلى مؤتمر القمة العالمي المعني بقضايا الإعاقة الذي اشتركت في تنظيمه حكومتا النرويج وغانا والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة. وأفادت بأنه جرى إعلان أكثر من 200 التزام في مؤتمر القمة من جانب العديد من الدول المشاركة والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. ودعت المبعوثة الخاصة إلى إتاحة التكنولوجيا للأشخاص ذوي الإعاقة. وأعربت عن أملها في أن تشارك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع اتفاق رقمي عالمي خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في العام التالي، ودعت الدول والقطاع الخاص إلى المساهمة في هذا المسعى. وسلطت الضوء كذلك على ريادة الأعمال بوصفها وسيلة لمعالجة قضايا عدم المساواة، شريطة أن يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من الوصول إلى مؤسسات الائتمان. وأكدت على أهمية آليات المساءلة الواردة في الصكوك العالمية مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وشددت على أهمية التعليم الشامل للجميع، في إشارة إلى مؤتمر القمة المعني بتحقيق تحول في التعليم المقرر عقده خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، وعرضت أيضا شريط فيديو يبرز حملة توعية تستهدف الطلاب ذوي الإعاقة.

7 - وقامت رئيسة الاتحاد العالمي للمكفوفين، مارتين أبيل - ويليامسون، في بيانها بالتعريف بمنظمتها. وذكرت أن الجائحة أدت إلى تفاقم التفاوتات القائمة وزادت من التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، كما يتضح من تدهور نظم الدعم وانخفاض فرص الوصول إلى الخدمات. وعرضت دراسة عالمية أجراها الاتحاد العالمي للمكفوفين أظهرت أن الأفراد المكفوفين وضعاف البصر تعرضوا لفقدان وظائفهم فضلا عن صعوبة الوصول إلى وسائل النقل العام ونظم الرعاية الصحية. وأشارت إلى أنه وفقا للدراسة، فإن بعض التدابير المتعلقة بجائحة كوفيد-19، مثل علامات مسافة التباعد أو وسائل دفع الأموال دون لمس، لا تراعي شمول الأشخاص المكفوفين. ورأت أن ذلك يظهر الحاجة إلى إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع مثل هذه الحلول، وفقا لمبدأ "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا". ومع ذلك، اعتبرت أن الجائحة تشكل فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل. وذكرت أنه إلى جانب المؤتمر، هناك أطر أخرى مثل الخطة الحضرية الجديدة، واتفاق باريس، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، أتاحت سبلا لزيادة الإدماج.

8 - وأدلى الممثل عن الشباب التابع لمنظمة تحويل المجتمعات من أجل الإدماج في باكستان، وقار بوري، بملاحظاته باستخدام المنصة الافتراضية. وأكد على مسائل من بينها التأخير في توفير الصفة القانونية والحقوق والدعم للأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة كي يعيشوا باستقلالية في المجتمع، ولا سيما في بعض البلدان النامية. وذكر أن الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية لم يتم في الغالب إشراكهم بالشكل الكافي في إعداد الاستجابات لجائحة كوفيد-19. وأشار إلى أنه في بلدان معينة، لا توجد منظمات للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية، مما يحّد من قدرتهم على الحصول على التمثيل والصفة الرسمية. وأدان كذلك إيداع الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية في مؤسسات. ودعا إلى الاستثمار في الدعم المجتمعي لكفالة رفاه الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية وإدماجهم. وأثنى على اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لإعدادها مشروع المبادئ التوجيهية بشأن إنهاء الإيداع في مؤسسات.

مناقشات المائدة المستديرة

المائدة المستديرة 1

الابتكار والتكنولوجيا التي تنهض بحقوق ذوي الإعاقة

9 - تشارك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة الأولى نائب الممثل الدائم للعراق ونائب رئيس المؤتمر، سرهد سردار عبد الرحمن فتاح، وممثل المجتمع المدني، موزس سرودا. وأقر نائب الرئيس، في ملاحظاته الافتتاحية، بقدرة التكنولوجيا والابتكار على تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، إذا صُمِّمت بطريقة شاملة للجميع وإذا كفلت الضوابط التنظيمية المساواة في الوصول إليها. وقال إن الحكومات وجميع الجهات صاحبة المصلحة يتعين عليها أن تكفل توفير التعليم والتدريب للأشخاص ذوي الإعاقة حتى يتسنى لهم استخدام التكنولوجيات الجديدة بكامل إمكاناتها. وأضاف أنه من المهم أيضاً أن تشجع السياسات وتدعم الاستثمار من أجل زيادة تطوير تكنولوجيات شاملة للجميع يسهل الوصول إليها، ومن أجل إتاحتها لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة المحتاجين إليها. وطرح بعد ذلك عدة أسئلة لتوجيه المناقشة.

10 - وركز مدير التكنولوجيا المساعدة في جامعة غانا ورئيس لجنة الدعوة الوطنية التابعة للاتحاد الغاني للمنظمات المعنية بالإعاقة، ألكسندر بانكول ويليامز، على الإدماج الفعال للأشخاص ذوي الإعاقة في نظم التعلم عن بعد. وحدد التحديات التي تواجه نظم التعلم عن بعد الشاملة للجميع مثل المنصات المرئية المعيبة، وغياب لغة الإشارة أو تقنيات إظهار النص على الشاشة وارتفاع أسعار الأجهزة الإلكترونية. وقدم توصيات لمواجهة هذه التحديات. ورأى أنه من أجل كفاءة شمول الجميع، ينبغي للمطورين أن يضعوا الأشخاص ذوي الإعاقة نصب أعينهم باستمرار بوصفهم الجمهور المستهدف الرئيسي؛ ورأى أنه يجب وضع سياسات للمعلمين/المدرّبين لكفاءة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات؛ واعتبر أنه يجب إنتاج محتوى يسهل الوصول إليه على الإنترنت حتى يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من الوصول إلى المعلومات باستقلالية.

11 - واستعرضت مديرة البرامج في المنظمة المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة في كينيا، إستر مكاموري، حواجز عديدة تحول دون الشمول الرقمي في كينيا. وقالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون صعوبات في الوصول إلى منصات البحث عن فرص العمل بسبب عدم كفاية التدريب على المهارات الرقمية. وأضافت أن هناك حواجز أخرى استمر بسببها إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل إجراءات الفرز المعقدة، ومكاتب المساعدة التي لا تكون إمكانية الوصول إليها ميسرة، واشتراط الحصول على شهادات جامعية، وعدم كفاية البنية التحتية، والحواجز المالية، والافتقار إلى التكنولوجيات المساعدة، وعدم وجود برامج شاملة للجميع. ولذلك دعت إلى إزالة هذه الحواجز لكي يتم بدلاً من ذلك التركيز على الخصائص المهارية والسلوكية للمتعلمين ذوي الإعاقة. ورأت أيضاً أن من الضروري تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بالمهارات والمؤهلات اللازمة للتنافس مع غيرهم في سوق العمل. وعلاوة على ذلك، اقترحت تعديلات مثل تطبيق ساعات العمل المرنة وأساليب التعلم البديلة، وجعل الوصول إلى المقابلات وعمليات التقديم في المتناول، وخفض تكلفة الأجهزة، ولا سيما الأجهزة المساعدة، من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة. وتطرق إلى التنسيق، فاقترحت أن تعمل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المانحة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة معاً من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

12 - وشددت المسؤولة بوزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كولومبيا، ديانا باولا بالما باردو، على الحاجة إلى استخدام التكنولوجيا لتهيئة بيئة أكثر شمولاً للجميع. واعتبرت أن السياسة العامة ينبغي أن تضمن للأشخاص ذوي الإعاقة أن يحصلوا على فرص متساوية، وأن يتاح التدريب لتزويدهم بالمهارات الرقمية، وأن يُنتج المحتوى الرقمي في أشكال يسهل عليهم الوصول إليها، وأن يجري تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المزيد من وسائل الترفيه. وسلّطت الضوء على التقدم الذي أحرزته كولومبيا بفضل تعزيز إطارها القانوني. وذكرت أن حكومة كولومبيا عززت سياساتها الرامية إلى تهيئة الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة. فعلى سبيل المثال، يتيح برنامج "Con Sentidos TIC" التواصل من خلال أداة للترجمة الفورية إلى لغة الإشارة، في حين يوفر مشروع "ConVerTIC" برامجيات لقراءة الشاشة مجاناً.

13 - ولاحظ المستشار في وزارة الشؤون الاجتماعية في إستونيا، ميليس جوست، في عرضه أن الرقمنة قد حسنت إمكانية الوصول في جميع أنحاء العالم، بما يشمل عمليات مثل عمليات التصويت. وفي إستونيا، ركزت الحكومة على 12 مجالاً من مجالات التحسين من بينها البيئة والبنية التحتية والتعليم والخدمات الإلكترونية. وخلال أزمة كوفيد-19، جرى توفير المساعدة الطبية عن بُعد. ورأى أنه لكي تحتفظ هذه الجهود بفعاليتها، هي والمبادرات الأخرى مثل نظم الإيصال باستخدام الروبوتات، يجب الإبقاء على جميع عناصر البنى التحتية التي يلزم توافرها كشرط مسبق في وضع تشغيلي جيد. وبالإضافة إلى ذلك، تجمع الحكومة إحصاءات لتسترشد بها في سياساتها. وقد أصبحت إمكانية الوصول إلى المنتجات الثقافية مثل الأفلام أكثر يسراً. وازدادت أيضاً إمكانات الوصول إلى حفلات الغناء والرقص.

14 - وسلّط المحامي وعضو البرلمان الأوروبي ورئيس الرابطة الهنغارية للصم وضعاف السمع، آدم كوسا، الضوء على الطبيعة المتباينة للتقدم الرقمي. فقال إن الهاتف، على سبيل المثال، وسع الفجوة بالنسبة للصم لأنهم لا يستطيعون استخدامه. غير أن الهواتف المحمولة وخدماتها، مثل خدمة الرسائل القصيرة، ساعدت الأشخاص الصم على التواصل مع الآخرين. وعلاوة على ذلك، فهذه الخدمات تشمل الآن خاصيات إضافية متعلقة بتيسير إمكانية الوصول. وذكر أن الاتفاقية توفر إطاراً قوياً لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب مبادئ توجيهية لتنفيذ موادها. وأبرز بوجه خاص المادة 9 المتعلقة بإمكانية الوصول، والمادة 20 المتعلقة بالتنقل، والمادة 21 المتعلقة بحرية التعبير، والمادة 24 المتعلقة بالتعليم الشامل للجميع، والمادة 26 المتعلقة بإعادة التأهيل، والمادة 29 المتعلقة بالمشاركة في صنع السياسات. وأشار إلى أن دعم تنفيذ هذه المواد من خلال تطوير التكنولوجيا يطرح مسألة ما إذا كانت التكنولوجيا يجب أن تنظمها الحكومة أم يجب أن تُترك للسوق. وساق كذلك أمثلة من قبيل القانون الأوروبي المتعلق بإمكانية الوصول الذي يزيل الحواجز التي تعترض الحصول على بعض المنتجات الرقمية بما فيها الحواسيب ونظم التشغيل والهواتف الذكية والكتب الإلكترونية والتلفزيون وأدوات التجارة الإلكترونية. وقال إن الابتكار ما فتئ يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى المجتمع ككل.

15 - وخلال الجزء الخاص بالمناقشة التحوارية من اجتماع المائدة المستديرة، أدلى بمداخلات كل من العراق ومصر والسلفادور والاتحاد الأوروبي والمكسيك والدانمرك وسويسرا وأوكرانيا وإسبانيا والبرازيل وكولومبيا، وممثلون عن الاتحاد العالمي للمكفوفين، ومنظمة Sense International، وكذلك منظمة العمل الدولية.

المائدة المستديرة 2

التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة ومباشرتهم للأعمال الحرة

- 16 - تشاركت في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة الوزيرة المستشارة للبعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة ونائبة رئيس المؤتمر، لينا إلوبينا بونيلا ألاكرون، والممثلة عن المجتمع المدني ومؤسسة منظمة "Fulbrighters with Disabilities" ورئيستها السابقة وممثلتها الحالية، إيتو أوتيني.
- 17 - وأدلت نائبة الرئيس بملاحظات استهلاكية، شددت فيها على أهمية اجتماع المائدة المستديرة بوصفه فرصة لمناقشة المشاكل والتحديات الرئيسية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في العمل. وشجعت المشاركين على تبادل الممارسات والخبرات الجيدة لتحسين فرص الوصول إلى سوق العمل وتعلم كيفية تهيئة نظام إيكولوجي لريادة المشاريع للأشخاص ذوي الإعاقة.
- 18 - وناقش المفوض المعني بكفالة المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة العدل الإسرائيلية، دان رشال، المزايا الناجمة عن زيادة ريادة الأعمال والعمل الحر للأشخاص ذوي الإعاقة (الاستقلال المالي، وخيار العمل عن بعد، والمرونة في مجالات العمل، والإمكانيات، والتطوير الوظيفي، والثقة مع الشعور بالمساهمة في المجتمع)، والتحديات المرتبطة بهذه الزيادة (الحوافز المعرفية والمادية، والافتقار إلى الموارد المتعلقة بخدمات الأعمال التي يسهل الوصول إليها). وأوصى بتوفير برامج إرشادية جيدة التصميم، وخطط تدريب مكثفة للاحتياجات الشخصية، ومساعدة مالية.
- 19 - وشدد المدير التنفيذي لمؤسسة نيبون (Nippon Foundation) في اليابان، إيشيرو كاباساوا، على أهمية إحداث التغيير في الاتجاه العام السائد، حيث إنه شهد بنفسه حالات عديدة لخريجين من ذوي الإعاقة فشلوا في الحصول على وظائف أو اضطروا إلى الاستقالة بسبب عدم توافر الدعم اللازم. وقال إن مبادرة الشركات الـ 500 لإدماج منظور الإعاقة (Valuable 500)، أوجدت فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة في أكبر شركات العالم. وخلص إلى أنه سيلزم إحداث مزيد من التغيير من جانب الشركات لتعزيز المشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- 20 - وشدد المخترع ومدير مؤسسة فرصة للمكفوفين في بولندا ورئيس مجلس مؤسسيها، ماريك كالبارتشيك، على مسألة إمكانية الوصول استناداً إلى تجربته باعتباره شخصاً مكفوفاً. وأوضح أنه على الرغم من جهود الإدماج الاجتماعي، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يستطيعون الوصول إلى العديد من المؤسسات الحكومية والتعليمية والاجتماعية. وأشار إلى عدد من الأجهزة المتاحة للأشخاص ضعاف البصر التي من شأنها أن تحسن إمكانية الوصول، ورأى أنه ينبغي توفير المزيد من المساعدة المالية لهؤلاء الأشخاص لاقتناء هذه الأجهزة.
- 21 - وتناولت مديرة التدريب والتوظيف والعمليات والاتفاقات في منظمة ONCE الإسبانية، سابينا لوباتو، موضوع التحول الجاري في مجال ريادة الأعمال صوب المبادرات الرقمية القائمة على التكنولوجيا، فأشارت إلى أن لهذا الأمر دوراً محورياً في استدامة الأعمال التجارية التي يديرها الأشخاص ذوو الإعاقة. وأكدت أنه من المهم للغاية، بالإضافة إلى التدريب العملي والتمويل وتحسين إمكانية الوصول، أن يجري إبراز مواهب الأشخاص ذوي الإعاقة وقدراتهم أمام عامة الجمهور.
- 22 - وناقش رائد الأعمال والرياضي المشارك في الألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة ومؤسس شركة ableMove في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جوش وينترسغيل، التحديات التي

يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة عند محاولة الحصول على وظيفة أو الانضمام إلى فئة رواد أعمال. ولاحظ من واقع تجربته، أن برنامج Change 100، وهو برنامج لسد الفجوة في التوظيف لصالح الشباب ذوي الإعاقة، يبرز كمثال ناجح على منح الثقة وتوفير بيئة آمنة لأصحاب العمل. وقال إنه لدى انتقاله من فئة الموظفين إلى فئة رواد الأعمال، كانت هناك برامج مساعدة شديدة الفعالية من قبيل جوائز ستيلوس لرواد المشاريع من ذوي الإعاقة (Stelios Awards for Disabled Entrepreneurs) وبرنامج الوصول إلى العمل (Access to Work).

23 - وعقب العروض التي قدمها المشاركون في فريق المتكلمين، أخذ الكلمة لتوجيه أسئلة والإدلاء بتعليقات كل من كندا، والصين، ومصر، والاتحاد العالمي للمكفوفين، وسويسرا، والمكسيك، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والسلفادور، وبنما، وإسبانيا، ومنظمة تحويل المجتمعات من أجل الإدماج، ونيلاروس، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفنلندا، والدانمرك، وأوكرانيا، وغامبيا. وتمحورت المناقشة حول دور الحكومات ومؤسسات الأعمال، وتدابير الدعم الجاري الاضطلاع بها من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل حزمة توظيف ذوي الإعاقة التي من المزمع أن تطلقها المفوضية الأوروبية في أيلول/سبتمبر 2022. وفي البيانات المدلى بها أيضا، أكدت الصين على دور استخدام البيانات الضخمة والإنترنت في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ولاحظت سويسرا أن تشجيع مباشرة الأعمال يمكن أن يُكمل أنشطة الإدماج في سوق العمل ولكنه لا يحل محلها؛ وذكر الاتحاد العالمي للمكفوفين أن المسألة مسألة إرادة، وهو ما يُفترض أن يجعل الوضع أفضل، ذلك أن الحلول، مثل التكنولوجيا المساعدة والمبادرات والبرامج وأفضل الممارسات، كلها معروف جيداً.

المائدة المستديرة 3

مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل المناخي، والحد من مخاطر الكوارث، والقدرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية

24 - تشارك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة الثالثة نائب الممثل الدائم لبولندا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس المؤتمر، ماتيوس ساكوفيتش، والممثل عن المجتمع المدني ومدير الدعوة في التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، خوسيه ماريا فييرا.

25 - وسلط خوسيه إدواردو كوروتشيتش، الذي يشرف على مشاريع إمكانية الوصول والتصميم الشامل للجميع في جامعة سان كارلوس بغواتيمالا، الضوء على الحاجة إلى مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط إدارة المخاطر قبل وقوع أحداث الكوارث. وأشار إلى أن البلدان النامية تفتقر أحيانا إلى التخطيط في إدارة المخاطر، وأن الأشخاص ذوي الإعاقة يفتقرون إلى المعلومات عن كيفية الاستجابة خلال هذه الأحداث. وأوضح أن إدارة الكوارث ترتبط ارتباطا وثيقا بإمكانية الوصول والتصميم الشامل للجميع. ورأى أن التصميم الشامل للجميع بدون إدارة للكوارث قد يزيد من المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة. واقترح أن تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور استباقي في العمل مع الحكومات لتصميم خطط للاستجابة للكوارث، كما حدث في غواتيمالا. وقال إنه بالرغم من أن التصميم الشامل للجميع قد يكون مكلفا، فإن هناك بعض الحلول العملية والفعالة من حيث التكلفة التي يمكن أن تقدمها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل تسكين الأشخاص ذوي الإعاقة في الطوابق السفلية بدلا من الطوابق العليا.

26 - وأكد المدير التنفيذي للمنتدى الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقات، جنوب أفريقيا، شيببي تشالكن، أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتأثرون بشكل غير متناسب بتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وسلط الضوء على عدم كفاية التأهب والاستجابات لدى البلدان، نتيجة لنقص التدريب والموارد. وأعرب عن أسفه لأن أعمال الإغاثة التي تقوم بها المنظمات الدولية كثيرا ما تكون محددة زمنيا ومحصورة في مشاريع بعينها. وأوصى بوضع الأشخاص ذوي الإعاقة في صميم عمليات صنع السياسات، بالتشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، لأنها تكون على دراية بأماكن وجود السكان المحليين ذوي الإعاقة واحتياجاتهم. وطلب أن تقوم البلدان بتدريب الموظفين العاملين في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وجمع بيانات مفصلة أثناء التخطيط للحد من مخاطر الكوارث.

27 - وقدمت المديرية العامة لمنظمة Nuanua O Le Alofa في ساموا، ماتا - آفا فا - آتينو أوتومابو، عرضا ل عملها في مجال الدعوة إلى الحد من مخاطر الكوارث بشكل شامل للجميع. وقالت إنه من خلال هذا العمل، جرى لأول مرة الاستعانة بالترجمة الفورية بلغة الإشارة خلال حالة طوارئ إنسانية، وذلك لترجمة الخطاب الوطني لرئيس الوزراء خلال حالة الطوارئ الناجمة عن كوفيد-19. وذكرت أنه وفقا لبحث أجرته منظمته غير الحكومية، فإن 25 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة الـ 700 المشمولين بالاستقصاء لم يكن باستطاعتهم من الوصول إلى محطات غسل اليدين أثناء الجائحة. ودعت إلى اتخاذ إجراءات لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في أوقات الكوارث، وسد الثغرات في التوظيف والتعليم وإمكانية اللجوء إلى القضاء، من خلال التعاون بين الجهات الشريكة في التنمية ومنظمات الدعوة العالمية والإقليمية والحكومات الوطنية وجهات المجتمع المحلي صاحبة المصلحة.

28 - وأشار هيروشي تامون، المحامي والمحاضر الجامعي والعضو بمجلس إدارة مدرسة ثنائية اللغة للصم في اليابان، إلى آثار الكوارث السابقة على الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن بينها الصدمات الجسدية والنفسية. وذكر أن عدم الوصول إلى المعلومات يمثل سببا رئيسيا لنشوء قابلية التضرر. وأفاد بأن حكومة اليابان عدلت القانون الأساسي المتعلق بالتدابير المضادة للكوارث في عام 2013، فبات يفرض على الحكومات الإقليمية/المحلية إعداد قوائم بالأشخاص المحتاجين إلى المساعدة، ووضع خطط إجلاء مصممة خصيصا لملاءمة احتياجات كل شخص ذي إعاقة. بيد أن هناك صعوبات في تنفيذه على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وخلال الجائحة، ازدادت الحاجة إلى مثل هذه الإجراءات لأن الأشخاص ذوي الإعاقة كانوا مفتقرين إلى المعلومات المتعلقة بمواقع الفحص وخيارات العلاج. ودعا إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع السياسات وإشراكهم مع الحكومات الإقليمية والمحلية.

29 - ولم يتسن لرئيسة الجمعية الوطنية لذوات الإعاقة من السكان الأصليين في نيبال، براتما غورونغ، أن تتصل بمنصة الاجتماعات الافتراضية وتقدم عرضها.

30 - وفي المناقشة التحوارية التي أعقبت العروض، أدلى ببيانات ممثلو كينيا، وفيجي، وبنما، والمكسيك، والعراق، والدانمرك، وفنلندا، وإكوادور، وأوكرانيا، وجامايكا، ومصر، والصين، وبربادوس، والسلفادور، وجنوب أفريقيا، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة تحويل المجتمعات من أجل الإدماج، وسيراليون، وبوركينا فاسو.

جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ الاتفاقية

بناء مجتمعات تشاركية شاملة لذوي الإعاقة في سياق جائحة كوفيد-19 وما بعدها

الجزء 1: كيانات الأمم المتحدة

31 - أشار رئيس المؤتمر إلى أن الجائحة أبرزت التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وقال إنه بالرغم من ذلك، فقد دفعت الجائحة أيضا الحكومات والمنظمات الدولية إلى زيادة جهودها الرامية إلى عدم ترك أحد خلف الركب. وشجع المشاركين على استغلال هذا الزخم للعمل من أجل إقامة مجتمعات أشمل للجميع، وأشار إلى أن جلسة التحاور ستسمح لهم بتبادل الخبرات.

32 - وذكرت نائبة الأمين العام، أمينة محمد، في رسالة بالفيديو، أن إدماج منظور الإعاقة ضروري لكفالة عدم ترك أحد خلف الركب. ولاحظت أن كيانات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية تقوم، تماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، بإدراج مسألة إدماج منظور الإعاقة بشكل استباقي في الخطط الاستراتيجية، وتعمل مع الحكومات على تعزيز البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، مما أدى إلى كون أكثر من ثلث أطر التعاون مع الحكومات يعالج الآن صراحةً حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت أن تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة بين الموظفين أخذ في الازدياد أيضا. ومن أجل تحقيق المزيد، دعت نائبة الأمين العام قيادات الأشخاص ذوي الإعاقة من النساء والرجال والفتيات والمنظمات التي تمثلهم إلى توفير الإرشاد.

33 - وسلط وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ليو جنمن، الضوء على مساهمات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تنفيذ الاتفاقية. فقال إن الإدارة دعمت عمل فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بالاتفاقية. وأضاف أن الإدارة ساهمت أيضا، بوصفها أمانة المؤتمر، في إدراج أعماله في محافل أخرى مثل لجنة التنمية الاجتماعية، والمنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأفاد بأن الإدارة بصدد إجراء دراسات، بما في ذلك استجابة لقراري الجمعية العامة 144/74 و 154/75. وتعمل الإدارة على تحديث التقرير الرئيسي عن الإعاقة، وهي قد أطلقت موقعا شبكيا لعرض الممارسات الجيدة والخطط والاستراتيجيات الوطنية لجمع البيانات وتصنيفها، بما في ذلك حسب حالة الإعاقة. وقادت الإدارة أيضا الفريق العامل المعني باستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة في مجال البيانات وقدمت الدعم المباشر لتنفيذ المشاريع من خلال بناء القدرات، فضلا عن تمويل المشاريع من خلال صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الإعاقة.

34 - وشدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أخيم شتاينر، على أن الأزمة الثلاثية في مجالات الغذاء والوقود والتمويل تزيد من مستويات الفقر بين الأشخاص ذوي الإعاقة. وأكد من جديد التزام البرنامج الإنمائي الكامل بالاتفاقية، كما يتضح من الإجراءات التي يتخذها. ففي مصر، على سبيل المثال، طور البرنامج الإنمائي أول أداة من أدوات الذكاء الاصطناعي في أفريقيا والشرق الأوسط تتيح الدردشة الآلية (chat bot) بلغة الإشارة، بحيث تتيح للأشخاص ذوي الإعاقات السمعية إجراء اختبار لأعراض كوفيد-19 والحصول على إرشادات صحية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد زاد البرنامج الإنمائي من الإدماج داخل البرنامج نفسه من خلال مبادرات من قبيل برنامجه للمهنيين الشباب ذوي الإعاقة، وآلية التمويل الرامية إلى تغطية تكاليف الترتيبات التيسيرية المعقولة لموظفي البرنامج الإنمائي ذوي الإعاقة. وبالشراكة مع الأمانة العامة،

أطلق البرنامج الإنمائي أيضا دورة تدريبية على الإنترنت لزيادة المعرفة بشأن إدماج منظور الإعاقة داخل المنظمة. وشدد مدير البرنامج على أهمية التعاون، بسبل منها الشراكة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك فريق الدعم المشترك بين الوكالات. وذكر أيضا أن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 تتماشى تماما مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

35 - وأكد مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيويورك ونائب الأمين العام المساعد، كريغ مخيير، على أهمية الدعم المجتمعي، ولا سيما تجاه كبار السن. وقال إن الضغط على نظم الرعاية الصحية يزداد مع ازدياد نسبة كبار السن. ورأى أنه من المهم لذلك أن يُعتمد نهج قائم على حقوق الإنسان. وشدد على الحاجة إلى زيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيا المساعدة ووسائل النقل والمساكن والخدمات المجتمعية التي يكون الوصول إليها ميسرا. وحث جهات المجتمع الدولي الشريكة على مضاعفة الجهود لكي تراعى منظورات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الرعاية المقّمة إليهم، وعلى دعم المبادرات على الصعيد العالمي. وأشاد بذكرى غابور غومبوس، عضو اللجنة الذي وافته المنية مؤخرا.

36 - وركزت الممثلة الخاصة لمنظمة العمل الدولية ومديرة مكتب المنظمة لدى الأمم المتحدة، بيتي أندريس، على الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إنه كي تتحقق فوائد هذا الاقتصاد بشكل كامل، يجب على مؤسسات التدريب أن تستجيب لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، في حين يجب على أرباب العمل في القطاعين العام والخاص تعزيز إمكانية الوصول الرقمي. وأضافت أنه من أجل دعم هذه الجهود، أطلقت منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات مبادرة مشتركة لزيادة تيسير الوصول إلى نظم التوظيف عبر الإنترنت. ولاحظت مع القلق أن احتمال أن يعمل الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع غير الرسمي هو الاحتمال الأعلى، فشددت أيضا على أهمية إكسابهم الصفة الرسمية. وقالت إنه على صعيد الضمان الاجتماعي، يجري العمل منذ ثلاث سنوات من جانب منظمة العمل الدولية واليونيسف والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، بتمويل من الشراكة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، للمساعدة على تكوين فهم أفضل للحماية الاجتماعية على سبيل تشجيع العمالة الرسمية. وعلاوة على ذلك، نشرت إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية أكثر من 20 مؤشرا تبين الفجوات في سوق العمل بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم.

37 - وذكرت مديرة الأمانة الفنية للشراكة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، علا أبو الغيب، أن الشراكة استثمرت منذ إنشائها أكثر من 50 مليون دولار في زهاء 60 بلدا. وأوضحت أن صندوق الشراكة المتعدد المانحين يقدم الدعم إلى 47 بلدا، عبر سبل من بينها أربعة برامج متعددة الأقطار وأربع مبادرات عالمية تعالج القضايا والاحتياجات الجامعة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وأقرت بالدور الهام الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني وشكرت الجهات المانحة للشراكة. وقالت إن البرنامج الذي أُطلق في أوكرانيا في أيار/مايو 2022 لكفالة أخذ الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتبار في العمل الإنساني سيُسْتَرشد به أيضا في العمل التي ستضطلع به الشراكة في المستقبل دعما للبلدان التي تمر بأزمات.

38 - وقدمت كبيرة منسّقي شؤون الشمول الرقمي بالاتحاد الدولي للاتصالات، روكسانا فيدمر - إلييسكو، باستخدام المنصة الافتراضية، عرضا عن إنجازات الاتحاد. وقالت إن الاتحاد ما فتئ يقوم بالتوعية، بما في ذلك من خلال برنامجه المتعلق بإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، الذي دُرّب من خلاله 2 000 من صانعي القرار وأصحاب المصلحة باستخدام أكثر من 60 أداة وموردا يتعلق بإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ودُرّب في البرنامج أيضا

500 من موظفي الاتحاد. وأكدت كبيرة المنسقين على أهمية التعاون. وقالت إن الاتحاد يعمل مع منظمة العمل الدولية على إصدار دليل بشأن تيسير إمكانية الوصول بالنسبة لنظم تقديم طلبات العمل والتوظيف عبر الإنترنت. وأشارت إلى أن الاتحاد قام أيضاً، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، بوضع معايير عالمية بشأن إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية عن بعد.

39 - وفي الجزء التحويري من المناقشة، أدلى ببيانات ممثلو جنوب أفريقيا والصين والمكسيك وتشاد.

الجزء 2: المكلفون بولايات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة

40 - أشارت رئيسة اللجنة إلى التكافؤ الجنساني المنعكس في تشكيل اللجنة المنتخبة حديثاً. وأثنت على المؤتمر لمناقشته قضايا هامة، بما في ذلك في المناسبات الجانبية التي استُكشفت فيها المنظورات المتعددة الجوانب بشأن النساء ذوات الإعاقة، ومجتمع المثليين والمزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، والشعوب الأصلية، ولئن ظل هناك الكثير مما ينبغي عمله. وحثّت الدول الأعضاء والمشاركين على اتخاذ إجراءات بناء على جميع المعلومات القيمة التي جرى تبادلها خلال المؤتمر.

41 - وذكر المقرر الخاص أنه يجب أن يكون هناك توازن بين التكنولوجيا وبين اللوائح التنظيمية لمكافحة التمييز ضد فئات عمرية معينة والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وشدد على أن الإجراءات المتخذة بشأن تغير المناخ والاستراتيجيات ذات الصلة ينبغي أن تكون مراعية لاعتبارات النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واعترف أيضاً بكون الأشخاص ذوي الإعاقة عناصر فاعلة في التنمية الاقتصادية ورواد أعمال.

42 - وقدمت المبعوثة الخاصة للأمين العام عرضاً لحملتها المقبلة للأشخاص ذوي الإعاقة والعمل الشرطي الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة. وذكرت أيضاً أنها تعمل مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لإعداد قرار بشأن النساء ذوات الإعاقة.

43 - ودعت مسؤولة إشراك المنظمات الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة بمشروع Inclusion Works Uganda، بيتي ناجيمبا، إلى إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط والبرمجة حتى يتمكنوا من المساعدة في إزالة الحواجز التي يواجهونها. وذكرت أن الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية والصمم المكفوفين والأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية هم الأكثر تخطفاً عن الركب. ورأت أن هؤلاء جميعاً ينبغي أن يوضعوا في الاعتبار عند وضع الحلول.

44 - وأدلى ببيانات، عقب تلك العروض، ممثلو الاتحاد الروسي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجمهورية الدومينيكية، وموريتانيا، وناميبيا، ومنتدى الكومنولث للأشخاص ذوي الإعاقة، وسيراليون، وليبيريا، واليابان، وسري لانكا، والكلية الملكية لأخصائيي علاج مشاكل الكلام واللغة، وأستراليا، وجمهورية كوريا، والفلبين، والجمهورية العربية السورية، وقبرص، وفنزويلا، والبرازيل، والسلفادور، واليمن.

اختتام الدورة

45 - أعلن رئيس المؤتمر، خلال الجلسة نفسها، عن تشكيل المكتب المنتخب الجديد (2023-2024): الرئيس، تونس (الدول الأفريقية)؛ ونواب الرئيس، اليونان (دول أوروبا الغربية ودول أخرى)، وجورجيا (دول

أوروبا الشرقية)، وبنما (دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وسري لانكا (دول آسيا والمحيط الهادئ).

46 - وأدلى بملاحظات، في إطار البند 7 من جدول الأعمال، ممثلو بولندا وزامبيا والعراق وغواتيمالا، بصفتهم نواب رئيس المؤتمر.

47 - وأعرب الرئيس، في بيانه الختامي، عن تقديره لجميع الدول الأطراف وللأمانة العامة وكذلك لجهات المجتمع المدني الشريكة على تعاونها ودعمها القوي في سبيل إنجاح الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف. وأقر بأن الدورة الخامسة عشرة أبرزت مرة أخرى أهمية المؤتمر وقيمته بوصفه آلية من آليات الأمم المتحدة هدفها النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان استفادتهم من التنمية الشاملة للجميع. وشدد على أن المؤتمر يشكل منبرا فريدا للشراكات العالمية، وأنه يساعد الحكومات والعاملين في مجال التنمية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص على التلاقي وتبادل الأفكار والخبرات والحلول العملية المبتكرة.

48 - واختتم الرئيس الجلسة في الساعة 18:12 من يوم 16 حزيران/يونيه 2022.

المرفق الثالث

المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دورته الخامسة عشرة

- 1 - الاتحاد الوطني لجمعيات آباء وأصدقاء الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في البرازيل (Federação Nacional das Apaes)
- 2 - اتحاد أبحاث الإعاقة التابع لجامعة فوردهام (Fordham Research Consortium on Disability)
- 3 - المركز العالمي لتحليل السياسات (WORLD Policy Analysis Center)
- 4 - مبادرة She Writes Woman للصحة العقلية للمرأة
- 5 - جمعية الحقوق المدنية (Asociación por los Derechos Civiles (ADC))
- 6 - مركز Embrace للنهوض بالمجتمعات الشاملة للجميع التابع لجامعة فلوريدا الدولية (FIU) (Embrace – Center for Advancing Inclusive Communities)
- 7 - اتحاد منظمة الكونغو للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمة المجتمع المحلي للتنمية (Consortium CHACDD)
- 8 - حركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (Disability Rights Movement (DRIM))
- 9 - جمعية AboutFace الأسرية المعنية باختلافات الوجه والرأس (AboutFace Craniofacial Family Society)
- 10 - تحالف Face Equality International
- 11 - مركز ARCH Disability Law Centre القانوني
- 12 - المجلس الكندي لإعادة التأهيل والعمل (Canadian Council on Rehabilitation and Work)
- 13 - الرابطة الإيطالية لحساسية الكهرباء (Associazione Italiana Elettrosensibili)